الإستراتيجية البريطانية إزاء العراق

أ.م. شاهين سهام عبدالرزاق
جامعة ديالى/ كلية التربية المقداد
shaheensuham@gmail.com

(مُلَخَّصُ البَحث)

لقد كانت بريطانيا أقوى دولة في العالم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بداية القرن العشرين، فهي لها دوراً مالياً وصناعياً وتجارياً وبحرياً عالمياً، والامتداد الواسع للإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس ساعد كثيراً في تدعيم قوتها، وبسبب الاقتصاد المتعثر، والحربين العالميتين، وفقدان الإمبراطورية بعد العام ١٩٤٥ للكثير من مقاطعاتها ساهم في تضاؤل قوتها. وبعد ذلك العام خفضّت بريطانيا من التزاماتها بشكل منتظم في الخارج، بعد أن أصبحت أغلب المستعمرات مستقلة. كما وقلّصت من تدخلاتها في الشرق الأوسط مع أزمة قناة السويس في العام ١٩٥٦ التي أنهت دور بريطانيا كقوة عظمى. ومع ذلك فإن هذا لم يمنع بريطانيا من إقامة علاقات عسكرية وثيقة مع الولايات المتحدة، ومع فرنسا وألمانيا، في حلف شمال الأطلسي بعد سنوات من المفاوضات، وانضمت بريطانيا إلى السوق المشتركة في سنة ١٩٧٣، الذي أصبح الآن الاتحاد الأوروبي، علما أن بريطانيا لم تَنضَم مالياً إلى الاتحاد الأوروبي، واحتفظت بالعملة وهي الجنيه الإسترليني، وأُبقي الجنيه منفصلا عن اليورو، والذي أبقاها محمية جزئياً عن الأزمة المالية للاتحاد الأوروبي في سنة ٢٠١١،"ومع ذلك لا تزال المملكة المتحدة قوة عظمى وعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وعضو مؤسس في حلف شمال الأطلسي، وكذلك في كل من منظمة التعاون والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون، وكذلك في مجموعة الدول السبع، ومجموعة الدول الثماني، ومجموعة الدول العشرين، وهي أيضاً رئيس دول الكومنولث، الذي هو إرث الإمبراطورية البريطانية".

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية، البريطانية، العراق

تاريخ السياسة البريطانية اتجاه العراق

"في عام ١٦٤٠م وصل موظفو شركة الهند الشرقية في البصرة وهو وقت تأسيس العلاقة بين العراق وبريطانيا، وقد أصبح وزن الشركة ملحوظاً منذ حوالي ١٧٧٥م عندما كان البريطانيون يحمون ويقودون السفن المسلحة التي يملكها والي بغداد والتي كانت ترفع العلم البريطاني.

"وان الوالي يتصرف بامر من المندوب البريطاني والذي تربطه علاقات مع شيوخ العشائر وكان المقيم البريطاني يمتلك سفن تحمل المدافع تجوب في نهر دجلة، وفي العام ١٧٩٨ بأمر الوالي حسن باشا تم تعيين مبعوث بريطاني دائم في العراق، وفي العام ١٨٠٨ عينت بريطانيا المستر ريج قنصلا في بغداد(ريج، ٢٠٠٨) وهو أول من عمل على تثبيت اسس الدور البريطاني في العراق وقد نجح في ذلك نجاحاً كبيراً (بطاطو،١٩٩٥،ص٢٧٢)، وكان ريج يتمتع بعلاقات كبيرة ومهمة مع العراقيين وكانت شخصيته أقوى من شخصية الوالي العثماني فكان محط تقدير وإعجاب العراقيين، لاسيما وأن النزاع كان على أشده بين الولاة والقادة في بغداد وكانوا في تغيير مستمر، فقد شعر العراقيون بأن المستر ريج باقٍ بقوته ولم يتغير لاسيما حينما رأوا أن الولاة في بغداد يلجأون إليه في دعمهم وتثبيتهم، فأصبح الناس لا يقيمون وزناً لوعود بشواتهم وأعيانهم إلا إذا كانت مدعومة بضمان من المستر ريج (الوردي، ١٩٩٦، ص٢٤١)".

"وبعد وقوع الحرب العالمية الأولى في العام ١٩١٤ ودخول الدولة العثمانية في تحالف مع ألمانيا، نزلت القوات البريطانية على الشواطئ العراقية، وسيطرت على البصرة بعد انسحاب القوات العثمانية في تشرين الثاني ١٩١٤، وواصلت القوات البريطانية تقدمها باتجاه بغداد، ونجحت بالسيطرة عليها في ١١ آذار ١٩١٧، ثم تقدمت حيث سيطرت على كركوك في شهر آب من العام ١٩١٨، ثم سيطرت على الموصل في تشرين الثاني من العام ذاته، ليصبح كامل العراق تحت الاحتلال البريطاني"(حميدي وأخرون، ١٩٨٦، ص٣٣)".

"ناقشت بريطانيا سياستها العامة في العراق والإدارة التي كانت تنوي تأسيسها، والتي ترتكز على سياسة السيطرة المباشرة لحماية المصالح البريطانية في الخليج العربي والهند. او مساعدة القوميين العرب، للسيطرة عليهم بصورة غير مباشرة. وكان البريطانيون منقسمون في العراق نفسه على هذا الموضوع، قسم تحت تأثير السير أرنولد ويلسون الذين أيدوا الهيمنة المباشرة، والآخرون، متهيبين من عدم

الاقتناع بالإدارة البريطانية، نصحوا بالسيطرة غير المباشرة واقترحوا تأسيس نظام محلي يكون تحت الإشراف البريطاني (الحسني، ١٩٨٩، ص٥٩-٦٩)"".

"في عام ١٩٢١ نُصِبَ فيصل ملكاً على العراق مع توصية بإجراء استفتاء لتأكيد التنصيب. وكان السير بيرسي كوكس المندوب السامي في العراق، مسؤولا عن تنفيذ الاستفتاء".

"إلا ان العراقيون الوطنيون لم يرغبوا مقتنعين بالانتداب. وطالبوا بحق بالاستقلال، ولقد تمت عدة محاولات لتعريف العلاقات الانكلو-عراقية كما تنص عليها معاهدتي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ دونما تحريف أساسي بمسؤوليات بريطانيا. تمت مراجعة المعاهدات البريطانية من قبل الوطنيين ليس فقط من ناحية كونها تعيق الاعتراف بطموحات العراق الوطنية، بل أيضا من ناحية ضررها بالنمو الاقتصادي للبلاد (الرقاوي، ص١٣٢)".

"قررت بريطانيا أن تضع حدا لهذا المأزق وتسوي مصالحها مع طموحات الوطنيين العراقيين. وأعلنت بأن الانتداب سينتهي في ١٩٣٢، من خلال المعاهدة التي وقعت في ٣٠ حزيران ١٩٣٠، والتي أقرت تأسيس تحالف قوي بين العراق وبريطانيا، مع إقرار "التشاور التام والصريح بين الطرفين في جميع الأمور التي تخص السياسة الخارجية، والتي قد تؤثر على مصالحهما المشتركة". وللعراق إدارة النظام والأمن الداخلي ويدافع عن نفسه تجاه الاعتداءات الأجنبية، بإسناد بريطانيا. ويجب التشاور مع بريطانيا حول أي خلاف يحصل بين العراق ودولة ثالثة يشتمل على خطر الحرب بينهما، على أمل إيجاد تسوية استنادا إلى ميثاق عصبة الأمم. في حالة وجود تهديد وشيك بالحرب، فيتخذ الطرفان وضعا دفاعيا مشتركا. واقر العراق بأن حماية وإدامة طرق المواصلات الأساسية البريطانية تصب في مصلحة الطرفين. لذا منحت بريطانيا مواقع لقواعد عسكرية جوية لقطعاتها قرب البصرة وغرب الفرات، ولكن تلك القوات " سوف لن تشكل بأي حال من الأحوال قوة احتلال، ولن تشكل أي خرق للحقوق السيادية للعراق". وان مدة صلاحية هذه المعاهدة هي لـ ٢٥ سنة، وتكون نافذة حال دخول العراق إلى عصبة الأمم، وفي ٣ تشرين الأول ١٩٣٢ قبل العراق في عصبة الأمم المتحدة كدولة مستقلة".

"وفي ٢ أيار ١٩٤١ قامت ثورة ضد الوجود البريطاني بقيادة رشيد عالي الكيلاني وحلفائه قادة الجيش العراقي العقداء الأربعة (الاعظمي، ١٩٨٦)"، وشكلت حكومة جديدة بعد مغادرة نوري السعيد إلى خارج العراق، ولم تستطع الثورة الاستمرار في المقاومة، فاستسلمت بعد شهر من الحرب، وتم التوقيع على هدنة

مكنت بريطانيا من استعادة السيطرة على العراق. وفي كانون الثاني ١٩٤٣ أعلن العراق الحرب على دول المحور".

"إن العلاقات العراقية البريطانية مرت بعد الحرب العالمية الثانية من القرن العشرين بمرحلة صعبة وحرجة، لاسيما وأن بريطانيا بدأت تتخوف من مخاطر بروز قوة الاتحاد السوفيتي وتحدثت كثيرا عن أطماعه في نفط العراق. فأطلق ساسة بريطانيا تصريحات عديدة بشأن توجه جديد في التعامل مع دول الشرق الأوسط وقد تبين بعد ذلك أن تلك التصريحات ليست أكثر من محاولة لذر الرماد في العيون، فبعد مفاوضات طويلة ومعقدة بين العراق وبريطانيا وقع الطرفان معاهدة العام ١٩٤٨ التي عرفت باسم (معاهدة بورتسموث) لم تكن تختلف جوهريا عن معاهدة ١٩٣٠، فقد اقتصر التغيير على إعادة صياغة بعض الفقرات، وبقاء بعضها الآخر على ما هو عليه، فكان أمراً طبيعياً أن ترفض الحركة الوطنية العراقية المعاهدة (الجديدة) بشدة لم يسبق أن رفضت بها أية معاهدة مع بريطانيا".

"إن العلاقات العراقية –البريطانية التي اتسمت على الدوام بالتوتر الذي وصل حد الصدام في أكثر من مرة قبل العام ١٩٤٥ وبعد العام ١٩٥٨ وحتى الوقت الحاضر بسبب المواقف البريطانية من القضايا الوطنية العراقية وكذلك القضايا العربية (الحربي، ب.ت، ص٢٣٤-٢٣٥).

"وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أبلغت بريطانيا عبد الكريم قاسم في ٢١ تموز بوساطة سفارتها في بغداد عدم تدخلها في الشؤون الداخلية العراقية، وإن كان ذلك الإعلان بعيد عن الواقع، إلا إنه يدلل على أن النظام الجديد في العراق حينها أصبح أمراً واقعاً (الجبوري، ٢٠١٢، ص١٦٣).

"وخرج العراق من حلف بغداد في ٢٤ آذار ١٩٥٩، وبدأ جلاء القوات البريطانية من قاعدة الحبانية في ٦ نيسان ١٩٥٩، وبحلول ٣١ أيار ١٩٥٩ غادرت العراق آخر مجموعة من الجنود البريطانيين، وفي ٢١ حزيران ١٩٥٩ اتفق البلدان على خروج العراق من الكتلة الإسترلينية (سليمان، ٢٠٠٨، ص٣٧٤).

"واستمرت العلاقات بين البلدين بمسارات متأرجحة، وكانت سمتها الغالبة هي التأزم في أغلب الأحيان، وصولاً للعام ٢٠٠٣".

الإستراتيجية البريطانية في عهد توني بلير (١٩٩٧-٢٠٠٧)

"إن صياغة السياسة الخارجية البريطانية حول قضية معينة، يتم إعداده من قبل الوزراء والمسؤولين والخبراء على أساس مناقشة البدائل مع الأخذ بعين الاعتبار الأسباب التاريخية وأولويات المصالح الوطنية في أهمية القضية أو

المقترح، ومدى مشاركة المؤسسات ذات الصلة في القرارات ومشروعية القضية. وحين تصاغ هذه السياسة تدخل مرحلة التفسير، كما يجب أن تفسر من قبل المسؤولين الرسميين، وبعدها تدخل حيز التنفيذ وذلك من أجل تحقيق الأهداف المرجوة (كولار، ١٩٨٧، ص٦٥).

" سياسة حزب العمال الخارجية كانت تتمتع بكل المزايا، وخلال السنوات بعد ٢٠٠٣، فأن بلير أثر في قرارات السياسة الخارجية البريطانية، فقد كانت الحكومة تنتهج سياسات خارجية متعددة في وقت واحد وهي تشمل مجموعات مختلفة من المؤسسات والجهات الفاعلة والضغوطات الخارجية حسب نوعية القضية".

"ولهذا السبب نعتقد أن مشاكل حزب العمال البريطاني التي واجهته في حكمه في المملكة المتحدة كانت محاولة لتجاوز الصيغة التقليدية البريطانية المبرمجة، وتطوير فهم المنطق الأساسي الذي يمكن من خلاله أن يتم صياغة أساسيات السياسة الخارجية (Byrne& Weir,2004,P456) ".

"وأود أن أوجز الأبعاد الثلاثة الأساسية الآتية في السياسة الخارجية البريطانية عموماً، والتي أثرت في صنع إستراتيجيتها إزاء العراق، وهي:

١) البعد الاقتصادي:

"في هذا المجال هناك نخبة من السياسيين والتكنوقراط، والبنوك المركزية، والشركات الخاصة التي اثرت في إعداد السياسة الخارجية الجديدة، وذلك لأن اقتصاد المملكة المتحدة اقتصاد دولي أكثر مما هو اقتصاد داخلي، فضلاً عن أن رأس المال الدولي متداخل كثيراً مع اقتصاد بريطانيا إذ أن الاقتصاد البريطاني يعتمد على الاستثمار الأجنبي بشكل مباشر، وهيمنة الشركات الأجنبية على قطاع الصناعة لدرجة قد تؤثر على سياسة الاقتصاد في المملكة المتحدة (Clarke,1992,PP44-52).

" يصبح من الواضح أن نرى الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية لحزب العمال تميزت بمتطلبين متناقضين، وحكومة بلير حاولت أن تجلب طريقة جديدة سميت بـ"الطريق الثالث" للتفكير في قلب عملية صنع السياسات. من جهة أخرى، حاول حزب العمال إقناع مجموعة متنوعة من الجمهور في الداخل وخارج البلد في محاولة عدم تسييس السياسات الاقتصادية الكلية تماشياً مع مبادئ ما يسمى تجمع ما بعد واشنطن. وهذا التجمع أكد على أن من أجل كسب مصداقية الاقتصاد الكلي في عالم الأسواق ورأس المال العالمية والنقدية والمالية يجب الفصل بين السياسة النقدية والسياسة المالية، وإعطاء الاستقلالية للبنوك".

"مع ذلك استمرت حكومة بلير في تشجيع سياسة مارغريت تاتشر رئيس الوزراء الأسبق للاقتصاد السياسي التي أثرت بشدة على تحديث أعمال الحزب(Hay,2004,PP.39-48) ، ذلك أن الدبلوماسيين البريطانيين كان مطلوبا منهم ومنذ ١٩٦٠ تخصيص نسبة أكبر من أوقاتهم لتعزيز التجارة (Wallace,1975,P36)".

" يوجد جهات فاعلة خاصة تقوم بتنفيذ سياسات رسمت في بلدان أخرى، والبعض الآخر من الفاعلين لهم أهمية متزايدة للتأثير في عملية صنع القرار السياسي للدولة من اجل التأثير على القرارات المتعلقة يفترض أن تنص على المشاركة البناءة للدولة والعمل من اجل تحقيق هذه بأشكال أخرى. ومع ذلك، ومع كل ذلك يوجد حدود حقيقية لقدرة تأثير الشركات من القطاع الخاص لتشكيل سياسات الدولة. والأولويات الإستراتيجية تكون في منافسة مباشرة مع تعزيز التجارة وذلك على المدى القصير (Sampson,2004,P.301).

٢) البعد الجغرافي

"بالرغم من الحديث عن العولمة، لا يزال البعد الجغرافي له أهميته، وهناك دول محددة لها أهمية خاصة جغرافياً أكثر من غيرها بين دول العالم، وعملية صنع القرار السياسي متأثر بهذه المسألة وبالأخص الدول ذات الأهمية من حيث الموارد (البشرية والإنسانية). ولهذا اقترحت وزارة الخارجية البريطانية باستثناء أعضاء دول الاتحاد الأوروبي، أن تكون معظم علاقاتها الثنائية الهامة مع الولايات المتحدة وروسيا والصين واليابان في العقد المقبل في المملكة المتحدة. وبالتالي من المرجح أن هذه الدول سوف تحظى باهتمام على مستوى أعلى في التسلسل الهرمي في وايت هول في علاقات المملكة المتحدة مع مختلف المناطق في العالم (FCO,2003). ان العلاقات بين دول الاتحاد الاوربي أشبه بالقضايا الداخلية ولا تعد سياسة خارجية. فولدت فكرة استكشاف إلى أي مدى أصبحت السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بأنها أكثر أوروبية (Journal of International Relations, 1999, 66-37)

"إن صنع القرار السياسي الخارجي في الشؤون الداخلية للاتحاد الأوروبي في عهد حزب العمال البريطاني تم من خلال مكتب رئيس الوزراء، ووزارة الخارجية والوزراء ذات الصلة، والممثلية الدائمة للمملكة المتحدة (UKREP) في بروكسل، والأمانة العامة الأوروبية في مكتب رئاسة الوزراء، واثنين من لجان مجلس الوزراء،

منهـا الـدفاع ومكتـب سياسـة مـا وراء البحـار (DOP) واللجـان الفرعيـة لشـؤون أوروبـا (White,2001,ch.6).

٣) البعد الاستراتيجي

"هـو أحـد المحـاور الأساسـية لصـنع القـرار السياسـي،"وإن هـذا البعـد فـي السياسـة الخارجيـة لتـوني بليـر ولـد انتقـادات صـارمة وسـميت فـي حينهـا نمـط السياسـة الخارجيـة لـرئيس الـوزراء تـوني بليـر الـذي كـان مفـرط بالسـرية، وبعيـداً عـن القـرار الجمـاعي، وكانـت العلاقـات مـع الـوزراء فـي الحكومـة ليسـت بالتنسـيق وإعـلام كافـة الإدارات الحكوميـة، وهـذا أثـار الجـدل بـين الحكومـة ولجنـة الاسـتخبارات البريطانيـة المشـتركة مـع لجنـة بليـر. وقـد جـرت العـادة فـي نظـام مجلـس الـوزراء البريطـاني أن يرتـدون معطفـاً طـويلاً ويعملـون فـي لجـان فرعيـة سـرية والقـرارات تجـري علـى أسـاس الاتفاقيـات بـدلاً مـن القواعـد. واسـتناداً إلـى هـذا الـنمط مـن العمـل، تبـين بـأن أعمـال مجلـس الـوزراء تكـون مختلفـة فـي ظـل رؤسـاء الـوزارات المختلفـة، وأنـه مـن الصـعب لأشـخاص خـارج النظـام البريطـاني أن يحصـل علـى معلومـات موثوقـة حـول كيـف وأيـن يـتم اتخـاذ قرارات محددة بشأن السياسات الخارجية البريطانية".

"مـن ناحيـة أخـرى يتوقـع مـن أعضـاء مجلـس الـوزراء بالإجمـاع أن يظهـر أمـام العـالم الخـارجي كجبهـة موحـدة فـي القـرار السياسـي. وفـي العـادة تقـوم بعـض أطـراف الحكومـة بمحاولـة التوفيـق بـين الانقسـامات الداخليـة مـن خـلال إجـراءات دبلوماسـية وقائيـة، قبـل إقـرار قضـية أو مشـروع مثـل التهديـد بالاسـتقالة مـن قبـل احـد الـوزراء أو النـواب فـي مجلـس النـواب البريطـاني قـد تكـون ضـارة للغايـة مثـل مـا حصـلت حـين اسـتقالت كليـر شـوت (وزيـرة الدولـة لشـؤون التنميـة الدوليـة للفتـرة ١٩٩٧-٢٠٠٣ ونائبـة فـي حـزب العمـال البريطـاني) فـي عهـد تـوني بليـر ضـد الحـرب علـى العـراق (William,2004,P.917). "ومـع ذلـك، فبـدون شـك أن رئاسـة الـوزراء البريطـاني فـي (10 Downing Street) ركـزت نشـاطاتها علـى المعلومـات الاسـتخباراتية حـول العـراق وأحاطتهـا فـي جـدول أعمـال لجنـة الاسـتخبارات المشـتركة، والتـي شـملت أيضـاً معلومـات اسـتخباراتية حـول التطـورات المهمـة فـي العـراق فـي تقريـر مـا يسـمى (تقريـر بتلر).(Review of intelligence,P427)

"إن الموقـف البريطـاني تجـاه العـراق أشـار بـان الحكومـة البريطانيـة أخـذت قراراتهـا اسـتناداً إلـى التهديـد الـذي شـكلته أحـداث ١١ سـبتمبر والحاجـة الماسـة للملكـة المتحـدة أن تقـف جنبـاً إلـى الجنـب مـع إدارة الـرئيس جـورج بـوش وهـذا مـن أجـل الوقايـة مـن المخـاطر المحتملـة. فـي هـذه الحقبـة خرجـت لجنـة المخـابرات البريطانيـة JIC مـن

دورها التقليدي وبلير كان يريد أن يسمع أكثر من ما هو بحاجة إلى دراسة الوضع (Review of intelligence,P427)

الإستراتيجية البريطانية في عهد جوردن براون ٢٠٠٧-٢٠١٠

"استلم جوردن براون منصب رئيس الوزراء للمدة من ٢٠٠٧-٢٠١٠ وكان رئيساً لحزب العمال في بريطانيا، إذ راقب الشعب البريطاني والسياسيين حكومة براون متوقعاً تغيراً جذرياً في السياسة الخارجية لبريطانيا بعد حرب العراق، لأن معظم الشعب البريطاني كان ولا يزال يتذكر النواحي السلبية للتدخل البريطاني في العراق والتكلفة المادية والمعنوية والخسائر البشرية التي سببها ذلك التدخل".

"فضلاً عن الجدل حول أسباب ومبررات تلك الحرب والتي لا تزال حادة، وكان من المتوقع أن يرى المراقبين السياسيين تغيراً في علاقة المملكة المتحدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تبين بأن هناك تغيرا ضئيلاً في الاتجاهات الرئيسة في السياسات الخارجية البريطانية مقارنة مع عهد بلير. فعلى سبيل المثال وبالرغم من محاولات الهيئات الإدارية بإعداد مذكرات وتعليمات إلى الامتناع عن استخدام عبارة "الحرب على الإرهاب" ولكن ضلت هذه العبارة تستخدم من قبل حكومة جوردن براون، وكذلك جوهر السياسة الخارجية لبريطانيا في الشرق الأوسط من ناحية وعلاقة بريطانيا مع أوروبا والتعهد للاتحاد الأوروبي، وكذلك بقاء الحضور العسكري في أفغانستان من ناحية أخرى لم يتغير (Gordon,2007).

"وظل براون ملتزماً بحرب العراق بعد استلامه منصب رئاسة الوزراء وصرح مؤيداً حرب العراق، وقال "نتعلم من الدروس، ومن الأخطاء التي ارتكبت في العراق ". وكذلك ذكر براون في رسالة نشرت في ١٧ آذار ٢٠٠٨ أن المملكة المتحدة سوف تشكل لجنة تحقيقية للنظر في الحرب على العراق، وتم الإعلان عن تحقيق رسمي في حرب العراق بتاريخ ١٥ تموز ٢٠٠٩".

"إذ شكلت لجنة برئاسة السير جون تشيلكوت، وسميت هذه اللجنة بلجنة تشيلكوت، وذلك للتحقيق بمشاركة بريطانيا في حرب العراق، للمدة ما بين منتصف عام ٢٠٠١ وتموز ٢٠٠٩. وهو يغطي المدة التي سبقت العمل العسكري لغرض التأسيس لمعرفة الطريقة التي تم بها اتخاذ قرار الحرب، وتحديد ما حدث والضمان بأخذ الدروس والعبر في حالات مماثلة في المستقبل، وانتهت أعمال اللجنة في ٢ شباط ٢٠١١".

"وفي سنة ٢٠١٢ رفضت الحكومة البريطانية الكشف عن الوثائق التحقيقية للجنة تشيلكوت، التي تشير إلى محاضر واجتماعات مجلس الوزراء في الأيام التي

سبقت غزو العراق في عام ٢٠٠٣. وفي الوقت نفسه نجحت وزارة الخارجية البريطانية بالحصول على قرار الحكم الذي يمنح الموافقة على كشف المحادثة التي جرت بين جورج دبليو بوش وتوني بلير قبل أيام من الغزو. وذكرت الحكومة البريطانية أن الكشف عن اتصال هاتفي بين بوش وبلير قبل أيام من الغزو سوف يشكل تهديداً للعلاقات البريطانية الأمريكية، وتفاصيل تحقيقات لجنة تشيلكوت المتكون من مليون كلمة كان من المقرر أن يعلن للجمهور عام ٢٠١٤. أما بالنسبة للمعلومات التي تخص الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيقات لجنة تشيلكوت بخصوص الإعلان عن التقرير النهائي، فتجري حاليا مفاوضات مكثفة وصعبة مع الولايات المتحدة الأمريكية حول نشر هذه الوثائق. أما بخصوص رأي جوردن براون بالحرب على العراق فقد ذكر أمام لجنة التحقيق الذي حضره في جلسة استغرقت أربع ساعات بأنه يعتقد أن الحرب كان لابد منها استناداً إلى المعلومات الاستخبارية التي قدمت للمخابرات البريطانية بأن العراق كان يشكل تهديداً (Haroon,2009).

"وفي ٢٢ مايس ٢٠١١ غادرت القوات البريطانية المتبقية في العراق كلها، ونقلت إلى الكويت بعد أن رفضت الحكومة العراقية طلب بريطانيا للبقاء في العراق وتمديد مهمتهم".

"إن تعدد الجهات المعنية والمؤسسات ذات العلاقة تجعل من الصعوبة تنسيق السياسات الخارجية المتبناة، وهذا ما جاء في تصريحات رئيس حزب العمال جوردن براون. والذي يساعد على تفسير المحاولات المتكررة من قبل حزب العمال على تجاوز النهج التقليدي للسياسة الخارجية في المملكة المتحدة، ووضع إطار من شأنه أن يسمح بإتباع نهج أكثر مبدئية وأكثر تكاملا، وكان الحزب مقتنعاً أيضاً بأن مثل هذا النهج من شأنه أن يثبت شعبيته بين الناخبين. ومن مختلف الشعارات والمبادرات التي ظهرت منذ عام ١٩٩٧، البعض أثبتت أكثر نجاحاً وديمومة من غيرها (والاس، ٢٠١٠، ص٢١).

اساسيات السياسة الخارجية البريطانية في عهد ديفيد كاميرون

"منذ العام ٢٠١٠ استلم حزب المحافظين الحكم في بريطانيا، وألقى وزير الخارجية البريطاني وليم هيغ خطاب سياسة المملكة المتحدة في مبنى وزارة الخارجية بعد مدة وجيزة من استلامه مسؤولية وزارة الخارجية البريطانية في أيار ٢٠١٠، رسم فيه معالم رؤية جديدة للخارجية البريطانية ودورها في تعزيز مكانة

بريطانيا الدولية وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في العالم ورسم الخطوط العريضة للسياسة الخارجية للحكومة الحالية [١]".

"ودعا السيد هيغ إلى إعادة النظر في أولويات السياسة الخارجية البريطانية لتنسجم مع ما يشهده العالم من تحولات في مجالات متعددة وتنشيط الدبلوماسية البريطانية لترجمة تلك النظرة الجديدة، وبسط نفوذ بريطاني اكبر في الساحة الدولية، كالولايات المتحدة التي تشترك مع بريطانيا بالمصالح والثقافة واللغة ودول الاتحاد الأوروبي الذي يشكل الميدان الجيوستراتيجي الطبيعي والأقرب لبريطانيا وكذلك الدول ذات الاقتصاد المتنامي كالصين والبرازيل والهند وروسيا ودول جنوب شرق آسيا ودول الخليج العربي [٢]".

"وكذلك توسيع دائرة نشاط واتصالات الدبلوماسية البريطانية لتشمل منظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان، وجماعات الضغط، ورجال الأعمال، والأفراد العاديين، من خلال الترويج للغة الانكليزية والقيم والثقافة البريطانية، والإفادة من المكانة المرموقة للمراكز الثقافية والجامعات البريطانية التي يؤمها الآلاف من الطلاب والباحثين من كل أنحاء العالم".

"واعترف هيغ بأن الحكومة البريطانية غير مهيأة في الوقت الراهن لتنفيذ هذه الإستراتيجية الطموحة، وإنها غير مستعدة لاستغلال الفرص المتاحة للعمل في هذا المجال كما يجب، إذ ينقصها التنظيم المناسب للقيام بتلك المهمة على أكمل وجه، واقترح الوزير خطوات معينة لتنفيذ تلك الإستراتيجية كالآتي":

- "ضرورة إنشاء آلية فعالة لاتخاذ قرارات إستراتيجية، وتنسيق الجهود في مجالات العلاقات الخارجية والأمن والدفاع والتنمية، وكخطوة على هذا الطريق تم إنشاء (مجلس الأمن الوطني) كتشكيل حكومي ذو وزن ثقيل لتنسيق الجهود بين دوائر الحكومة المختلفة في مجال الأمن الوطني".
- "التركيز على زيادة التعاون والتنسيق بين وزارة الخارجية وزارات الحكومة الأخرى في تنسيق الجهود الدبلوماسية وتلك ذات الطابع الاقتصادي في إطار العلاقات الثنائية لبريطانيا مع دول العالم لتعزيز تلك العلاقات سيما في مجالات التعليم والصحة وشؤون المجتمع المدني والتجارة والأمن والدفاع".
- "رفع كفاءة موظفي وزارة الخارجية البريطانية ليقدموا أداءً ينسجم مع الأهداف الإستراتيجية لوزارة الخارجية البريطانية، والسعي لاجتذاب المواهب والخبرات

المتميزة للعمل في دوائر الوزارة. (الموقع الرسمي لوزارة الخارجية البريطانية، ٢٠١٠، ص ٢)

توجهات السياسة البريطانية إزاء العراق بعد العام ٢٠٠٣

"وصلت العلاقات السياسية بين الدولتين إلى أسوأ درجاتها بعد أحداث الكويت في عام ١٩٩٠، واستمرت العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى "شعبة رعاية المصالح" رغم قطع النظام السابق في العراق لهذه العلاقات مع بريطانيا في كانون الثاني ١٩٩١".

"قطعت بريطانيا جميع علاقاتها الدبلوماسية مع النظام السابق قبل ٢٠٠٣، إلا أن تم إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما في ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ على مستوى السفراء".

"وقد شهدت العلاقات بين البلدين تطورات مهمة خلال السنوات القليلة الماضية فبعد انتهاء العمليات العسكرية البريطانية في العراق في نيسان ٢٠٠٩، وانسحاب القوات البريطانية المقاتلة مع نهاية تموز ٢٠٠٩، وبعد وصول حكومة ائتلافية جديدة في بريطانيا عام ٢٠١٠، تسعى الحكومة البريطانية الحالية إلى إقامة علاقات ثنائية قوية بمختلف المجالات مع العراق، مركِّزة على الروابط الثقافية والتعليمية والتجارية والتنموية، إذ تنظر الحكومة البريطانية إلى العراق الجديد على أنه حجر أساس للاستقرار في منطقة الخليج العربي".

"وعبرت الحكومة البريطانية عن رغبتها في دعم العراق على تطوير قدراته الذاتية كونه شريك أساسي في معالجة التحديات العالمية التي تواجه البلدين، المتمثلة بالقدرة على توفير الاستقرار والأمن والرخاء المستدام، وتعد الحكومة البريطانية أن استقرار العراق ونجاحه في ترسيخ الديمقراطية في الوقت الحاضر ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح البريطانية داخل المنطقة وخارجها، وترى الحكومة البريطانية بأن بإمكان العراق أن يمارس دوراً فاعلاً في حفظ التوازن الإقليمي، ولاسيما مع إيران، وذلك من خلال موقعه الجيوستراتيجي، وعلاقاته مع دول الجوار العربية، فضلاً عن الاحتياطي النفطي الهائل، وموارده البشرية (التقرير السنوي للسفارة العراقية في لندن، ٢٠١٢)".

"لقد وجدت بريطانيا نفسها مرة أخرى في العراق بعد الحرب في عام ٢٠٠٣ وأُسندت للقوات البريطانية مهامها العسكرية في مدينة البصرة، ولكن بعد تسليم البصرة للقوات العراقية، أكد كل من العراق وبريطانيا على ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، هذا ما أكده وزير الخارجية البريطاني، ديفيد ميليباند،

خلال زيارته إلى العراق بمناسبة تسليم قوات بلاده مقاليد الأمن في البصرة للقوات العراقية، إذ قال: " بحلول ربيع عام ٢٠٠٨ سيقلّص الوجود العسكري في البصرة إلى ٢٥٠٠ جندي، ونود الآن أن نركز على آفاق جديدة للتعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وكانت قواتنا العسكرية بقيادة الجنرال موهان قادرة على بناء علاقات وثيقة مع نظرائهم العراقيين"".

"كما تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بين جمهورية العراق والمملكة المتحدة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٠٩، إذ وقع الاتفاقية عن الجانب العراقي رئيس الوزراء نوري المالكي وعن الجانب البريطاني رئيس الوزراء غوردن براون، وتم توقيع الاتفاقية على هامش مؤتمر الاستثمار في العراق، الذي عقد في لندن تحت شعار " الاستثمار في العراق: لندن ٢٠٠٩ "، الذي نظمته وزارة التنمية البريطانية. وتعد هذه الاتفاقية ذات شراكة إستراتيجية، وتأسيساً على هذه الاتفاقية، تم التعاون الثنائي المثمر بين البلدين في قطاع الزراعة والمياه والأمن الغذائي، والتعليم، والطاقة، والصحة، والعلوم والتكنولوجيا (تقرير وزارة الخارجية العراقية دائرة التخطيط السياسي ٢٠٠٩).

سياسة بريطانيا الاقتصادية إزاء العراق:

"إن هيئة التجارة والاستثمار البريطانية في العراق هي هيئة تتكون حاليا من فريق صغير متخصص من المهنيين العاملين والناشطين مع شركائهم ونظرائهم في الهيئات المهنية الأخرى، ويعملون من أجل مساعدة الشركات العراقية والبريطانية للوصول إلى تجارة ناجحة في العراق والمملكة المتحدة، كما وتساعد الشركات البريطانية للتعرف على الفرص المتاحة لانجاز الأعمال التجارية في البلاد، ودعمها للوصول إلى السوق. كما أنهم يعملون أيضا مع الحكومة العراقية لتحديد وللتغلب على العقبات التي تحول دون ممارسة الأعمال التجارية في العراق، بما في ذلك عن طريق مجلس التجارة الوزاري المشترك للعراق والمملكة المتحدة. وهيئة التجارة والاستثمار والموظفين التجاريين في السفارة البريطانية في بغداد، تغطي قطاع التجارة في وسط وجنوب البلاد بما في ذلك البصرة، وفي القنصلية البريطانية في أربيل، وتغطي التجارة في إقليم كردستان (وزارة التجارة والاستثمار البريطاني، ٢٠١٢، ٣٠) ".

"وأنشأت بريطانيا بوابة العراق التجارية: وهي شركة أعمال تجارية ومقرها المملكة المتحدة، وأنشئت لتسهيل المعاملات ما بين الشركات من خلال توفير الشركات العراقية للوصول إلى الشركات البريطانية الموثوق بها في السوق

البريطاني والصناعي، وشركات الصادرات، فضلا عن التقرب من الشركات التي أنشئت لتعزيز إمكانات غير مستغلة إلى حد كبير للتعاون العراقي- البريطاني".

"فضلاً عن ذلك، تتوفر للشركات البريطانية بوابة لاستكشاف فرص تجارية جديدة وتوسيع أسواقها دوليا. والعراق لديه كل مكونات النجاح والإرادة الوطنية وان تقر لتصبح واحدة من أغنى وأنجح الاقتصاديات نموا في العالم. هذه الشركة تعمل مع الدولتين للتغلب على التحديات التي تقع وتوجد أمام تشجيع ومشاركة أكبر عدد من رجال الأعمال البريطانية في الاقتصاد العراقي سريع النمو".

"وهذه الشركة التجارية تتكون حالياً من فريق صغير متخصص من المهنيين العاملين في بنشاط التجارة مع المهن الأخرى، وبإمكانهم مساعدة الشركات العراقية والبريطانية لتوجيههم نحو الطريق الصحيح إلى تجارة الناجحة في العراق والمملكة المتحدة (وزارة التجارة مكتب الشرق الأوسط /العراق، تعليمات العمل، سنة ٢٠١٢)".

"ويعد الأمن أحد أهم العوائق الرئيسة أمام الشركات التي تتطلع للعمل في العراق، وينصح الزوار من قبل وزارة الخارجية البريطانية وبشدة لاستشارة شركات خاصة وظيفتها إعطاء نصائح حول السفر للعراق قبل السفر إليه. وينبغي على رجال الأعمال الزائرين إلى العراق أيضا التفكير في استخدام أجهزة أمنية خاصة عند التخطيط لرحلتهم".

"وأكدت الحكومة الائتلافية الجديدة في بريطانيا على أهمية احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه، وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لحكومة الوحدة الوطنية العراقية، والتي نشأت من جراء عملية ديمقراطية شارك بها غالبية الشعب العراقي، استنادا إلى تصريحات رئيس الوزراء ووزير الخارجية البريطانية. كما تساند بريطانيا العراق في شتى المحافل الدولية ليتمكن من تبوء المكانة والموقع المناسب له على المستويين الإقليمي والعالمي. ويأمل البريطانيون بتحسن الوضع الأمني في العراق، في سبيل زيادة التبادل التجاري وإقامة المشاريع الاقتصادية ذات المردود الاقتصادي الكبير، وتدين كافة أعمال الإرهاب الجارية في العراق وتعلن وقوفها مع العراق في الحرب ضد الإرهاب التي يقودها تنظيم القاعدة، والتي لا تميز بين دين أو قومية أو ثقافة. وتحث جميع الأطراف السياسية في العراق على المساهمة الجادة في العملية السياسية ونبذ العنف والاعتراف بالعراق الجديد الذي يقوم على المبادئ الديمقراطية ويتخذ من الفيدرالية نظاماً للإدارة (وزارة الخارجية البريطانية، ٢٠١٢، ص٢٣).

"شهدت العلاقات العراقية البريطانية ومنذ ٢٠٠٣، تطوراً لافتاً في اهتمام الجهات البريطانية بالاستثمار في العراق، وقد عقدت عدة مؤتمرات وملتقيات اقتصادية تناولت قضايا الاستثمار بشكل عام، وفي قطاع الطاقة بشكل خاص، وقد حضرت وفود عراقية على مستوى رفيع، وقدمت تلك الوفود صورة عن الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني في العراق، فضلاً عن شرح لما تقدمه الحكومة العراقية من تسهيلات للمستثمرين الأجانب، وحازت تلك المؤتمرات على اهتمام الشركات البريطانية الكبرى والمتوسطة العاملة في العراق، أو التي تتطلع إلى فرص استثمارية فيه وقد شاركت بوفود من مدراء ومتخصصين في تلك المجالات".

"وتسعى الحكومتان العراقية والبريطانية إلى بناء أسس سليمة للعلاقات الثنائية بينهما، تسمح بالديمومة والاستمرار، وتقوم على الاحترام المتبادل بعد سنوات من الشك والريبة التي فرضتها سنوات العزلة التي عاشها العراق جراء سياسات النظام السابق".

"وتشعر الحكومتان العراقية والبريطانية أن ساحة الالتقاء بينهما بدأت بالاتساع شيئاً فشيئاً مع التغيرات المتعاقبة التي مرت بالعراق بعد عام ٢٠٠٣، والتي ساعدت في بروز مصالح مشتركة لا يمكن إغفالها. وتتلخص هذه المصالح في ما يأتي (تقرير السفارة العراقية في لندن تشرين الثاني، ٢٠١٣):

١-"الحرب على الإرهاب: ترى كل من الحكومة العراقية ونظيرتها البريطانية أن المنظمات الإرهابية كالقاعدة والتنظيمات المتشددة الأخرى تستهدف استقرار البلدين في نظامهما السياسي وبنيتهما الاجتماعية المتنوعة عرقيا ودينيا، وبالتالي فان الحكومة البريطانية تدعم العراق في معركته ضد الإرهاب، وترى أنه إذا فشلت القوات العراقية في هذه المعركة، فإن تنظيم القاعدة سيكسب مركز انطلاق يمكن أن يتحرك منه لنقل نشاطاته صوب الساحتين الإقليمية والعالمية، ويستطيع به تهديد مصالح القوى الغربية في العالم العربي".

٢-"الاستقرار في العراق: تشعر بريطانيا بوجود واجب أخلاقي وسياسي لدعم جهود الاستقرار في العراق وهذا متأتي من الدور الذي لعبته لندن في الإطاحة بنظام صدام حسين عام ٢٠٠٣. وتبذل بريطانيا محاولات جادة لتهيئة الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية الملائمة للحكومة العراقية لكي تفرض القانون وتوفر مستلزمات الأمن للمواطنين إدراكاً منها أن استقرار العراق يعني استقرار منطقة الشرق الأوسط وعدم الاستقرار فيه سينعكس سلباً على كامل المنطقة وقد يمتد بتأثيراته السلبية على العالم بأسره لما تصدره هذه المنطقة من النفط والغاز".

٣-"نشر الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان: تتضافر جهود الحكومتين البريطانية والعراقية من أجل دعم الديمقراطية الوليدة في هذه الأخيرة والتي قامت على مبادئ احترام حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة ومراقبة الشعب لأداء الحكومة عبر السلطة التشريعية المنتخبة. وتطرح بريطانيا وجهة النظر القائلة بأن العراق يمكن أن يكون أنموذجاً للديمقراطية وقيم التسامح في المنطقة العربية وأن تحركات البعض لوأد هذا النموذج إنما تصب في خانة الإبقاء على حالة التخلف السياسي الذي فرضته بعض الحكومات العربية على شعوبها منذ عقود".

٤-"المصالح الاقتصادية المشتركة: تهدف الحكومتان العراقية والبريطانية إلى زيادة التعاون التجاري والاقتصادي في المجالات كافة. إذ تنظر الحكومة البريطانية بجدية كبيرة إلى ما يمكن أن يتحقق من معدلات عالية من التبادل التجاري بين البلدين في المستقبل، وذلك في إطار نظرة الحكومة البريطانية الائتلافية لعلاقات بريطانيا التجارية مع العالم، ومحاولاتها لتطوير تلك العلاقات لتصب في خطط الحكومة لإصلاح الاقتصاد البريطاني، لاسيما في ظل الأزمة المالية العالمية، والتي ولّدت الكثير من الضغوط على اقتصاد المملكة المتحدة، وحقيقة أن العراق مصدر أساسي للنفط، وما يحققه ذلك من موارد مالية ضخمة، يمكن أن تدفع بعجلة إعادة الإعمار إلى الأمام هيأت أرضية صالحة لنسج علاقات اقتصادية ناجحة وملبية للمتطلبات الاقتصادية لكلا البلدين".

٥-"فضلاً عن ذلك فقد سعت المملكة المتحدة لتوسيع علاقتها مع العراق من خلال افتتاح المركز الجديد لتقديم طلبات التأشيرة البريطانية في بغداد بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٣ من قبل وزير للتجارة والاستثمار البريطاني اللورد كرين رسميا، وذلك بحضور وزير الخارجية العراقية هوشيار زيباري للمرة الأولى. وبذلك أصبح المواطن العراقي قادرا على التقديم لطلب الحصول على تأشيرات المملكة المتحدة من بغداد. وفي تصريح" أدلى به في حفل الافتتاح، اللورد كرين، وقال: "لفترة طويلة جدا لم تكن بريطانيا قادرة على تقديم مجموعة من الخدمات للمواطنين العراقيين وذلك للحصول على تأشيرة السمة السياحية لزيارة المملكة المتحدة، وزيارة الأصدقاء والأقرباء في بريطانيا، وكان من الضروري أن يسافر المواطن العراقي إلى عمان أو أي مكان آخر للحصول على تأشيرة بريطانية. وهذه العملية كانت مضيعة للوقت ومكلفة، ولذلك قررت الحكومة البريطانية افتتاح مركز لاستلام المعاملات من العراق وتسهيل منح السمة"".

"وفتحت قنصلية في أربيل في شهر أب ٢٠١٣، وباستطاعة المواطنين من خلاله تقديم المعاملات للحصول على سمة الدخول مقابل رسوم مالية مرتفعة إلى حد ما. كما وانتهز لورد كرين وزير التجارة والاستثمار هذه الزيارة وقام بزيارة مدينة البصرة والتقى بمجموعة من المسؤولين في البصرة، كما والتقى بمجموعة رجال الأعمال وذلك لتشجيع توسيع الأعمال التجارية بين العراق وبريطانيا. وتعهدت وزارة الخارجية البريطاني بفتح قنصلية جديدة في البصرة لاستقبال المعاملات للتأشيرة لاحقا"".

٦- "كما تحاول الدولتان توطيد علاقاتهما التجارية من خلال تشكيل اللجنة الوزارية العراقية البريطانية التي تم الاتفاق عليها في بغداد في شهر أيلول ٢٠١٢، بحضور وزير الخارجية العراقي ووزير الخارجية البريطانية وليم هيغ، وشكلت اللجنة الوزارية العراقية – البريطانية المشتركة، وعقد أول اجتماع لها في بغداد، وعقد الاجتماع الثاني للجنة الوزارية بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٣، في لانكستر هاوس التابع لوزارة الخارجية البريطانية في لندن. وترأس الاجتماع وزير الخارجية هوشيار زيباري والوفد المرافق له كل من ووكلاء وزارات الخارجية والنفط والمالية والداخلية وممثلي الأمانة العامة لمجلس الوزراء والبنك المركزي العراقي ووزارة التجارة ومجلس رجال الأعمال العراقي وسفير العراق في المملكة المتحدة. وبحضور وزير الدولة لشؤون الخارجية البريطاني، وعضو في البرلمان البريطاني هيو روبرتسون ووزير التجارة والاستثمار لورد غرين، وممثلي الوزارات البريطانية المعنية وممثلي كبار الشركات البريطانية المصرفية وقطاع البنوك والدفاع والطاقة وممثلي رجال الأعمال البريطانيين والعراقيين. وخلال الاجتماع تم بحث أهم معوقات ومقترحات لتطوير عمل المجلس الوزاري المشترك لتوطيد العلاقات الاقتصادية الثنائية، منها موضوع منح السمات، الضرائب، الدفاع، الرحلات الجوية المباشرة، نظام تسجيل الشركات في العراق، المناقصات والبنوك العراقية".

"واصلت المملكة المتحدة تشجيع رجال الأعمال البريطانيين للعمل في العراق وذلك بالتنسيق مع مجلس الأعمال البريطاني العراقي، وذلك عن طريق زيارات متكررة إلى بغداد والبصرة وإقليم كردستان. وكذلك بدعم من الخارجية البريطانية لتنظيم مؤتمرات عدة في العراق ولندن خلال ٢٠١٣، إذ زار ٥٢ رجل أعمال بريطاني من كافة المجالات التربوية والصناعية والتجارية بغداد في شهر تشرين الثاني ٢٠١٣، برئاسة ممثلين من وزارة التنمية الدولية وهيئة الاستثمار البريطاني والمجلس التجاري العراقي البريطاني. وتسعى بريطانيا إلى توطيد علاقاتها مع إقليم

كردستان وتسعى إلى تشجيع المستثمرين العراقيين المغتربين في لندن والبريطانيين إلى العمل في إقليم كردستان، وعقد مؤتمر التجارة في أربيل في شهر مايس ٢٠١٣، وحضرته ٥٠ شركة بريطانية بإشراف مكتب إقليم كردستان في لندن. كما عقد مؤتمر تجاري في شهر حزيران ٢٠١٣، في إقليم كردستان بإشراف مجلس الأعمال العراقي والبريطاني الذي حضره مائة من رجال الأعمال في بريطانيا".

"كما زار اللورد كرين وزير التجارة والاستثمار البريطاني في شهر كانون الثاني ٢٠١٣ محافظة البصرة، والتقى مع رئيس غرفة التجارة في البصرة والمسؤولين المحليين في المحافظة لإيجاد فرص عمل للاستثمار لرجال أعمال بريطانيين".

"كما وشهدت العلاقات التجارية والاقتصادية بين المملكة المتحدة والعراق نموا واضحا أنعكس إيجابيا على حركة التجارة بين البلدين، إذ بلغت قيمة واردات بريطانيا من العراق للمدة (كانون الثاني ٢٠١٣- كانون أول ٢٠١٣) ٢،٩٣٨،٧٥٨ مليون جنيه إسترليني. بما يمثل زيادة قيمتها ٣٢% من مجموع الكلي للواردات البريطانية من العراق، وهذه النسبة تشكل ٢٣% في العام ٢٠١٢. حسب إحصائيات وزارة التجارة البريطانية. وفي حين بلغت قيمة صادرات بريطانيا إلى العراق للمدة (كانون الثاني ٢٠١٣- كانون أول ٢٠١٣) مبلغ ٣٧٦،٠٩١،٥٥٩ جنيه إسترليني (تقرير السفارة العراقية لندن تشرين الثاني، ٢٠١٣).

العلاقات الثقافية بين بريطانيا والعراق

"من أبرز العلاقات الثقافية بين العراق وبريطانيا هو تأسيس المجلس الثقافي البريطاني في العراق سنة١٩٤٠، الذي يسعى إلى تعزيز العلاقات الثقافية بين العراق وبريطانيا وتوفير الفرص التعليمية للعراقيين. ولقد ركّز أعمال المجلس الثقافي البريطاني بشكل رئيس على تطوير التعليم منذ إعادة فتح مكاتبه في بغداد عام ٢٠٠٣ وفي أربيل عام ٢٠٠٨. ومنذ ذلك الوقت ساعد المجلس الثقافي البريطاني أكثر من ٣٠ جامعة وكلية ومدرسة عراقية في إقامة علاقات مع الجامعات والمدارس في المملكة المتحدة، وبالتالي مكّن العاملين في المجال التعليمي والطلاّب من تبادل المعرفة والأفكار؛ كما أسس المجلس ستة مراكز لتكنولوجيا المعلومات في جامعات بغداد وأربيل والبصرة وبابل، فضلاً عن ذلك فقد ساهم في توفير المزيد من أجهزة الكمبيوتر والاتصال بشبكة الانترنت؛ وقدم المجلس برامج تدريبية لأكثر من ٤٠ مشرفا من كوادر وزارة التعليم العراقية

لإطلاعهم على آخر ما تم التوصل إليه من تطورات في مجال تدريس اللغة الإنجليزية".

"وبذل المجلس الثقافي البريطاني جهودا مع المؤسسات الثقافية والتعليمية العراقية وعمل على إعادة ربط العراق بالمجتمع التعليمي الدولي، وتعزيزه بخبرات المملكة المتحدة في الميدان الثقافي والتعليمي، وكذلك تقديم المساعدات والخبرات المطلوبة لوضع حلول للتحديات التي يواجهها قطاع التعليم في العراق. وكان المجلس الثقافي البريطاني قد أطلق برنامج الشراكات التنموية في التعليم العالي في العراق. (موقع المجلس الثقافي البريطاني (British Council): (http://iraq.britishcouncil.org/

الخاتمة:

"إن السياسات الداخلية للأحزاب الحاكمة في الحكومة البريطانية تختلف مع الأوضاع في الداخل وتتأقلم مع احتياجات المجتمع البريطاني، ولكن السياسات الخارجية لكافة الأحزاب البريطانية هي سياسات ثابتة وليست قابلة للتغيير، إذ تستند إلى مصالحها الوطنية، وتطبيق حقوق الإنسان والديمقراطية في بريطانيا وكافة الدول العالم. كما وتدعم قرارات المجتمع الدولي على أساس تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام القوانين الدولية، كما وتواكب الدول الأربعة الدائمة في مجلس الأمن في قراراتها، وبريطانيا هي الدولة التي تتمتع بنفوذ كبير بين الأعضاء، فضلاً عن حفاظها على مصالح دول الاتحاد الأوروبي".

"تعد سياسة حزب العمال إزاء العراق للمدة من ٢٠٠٣ -٢٠١٠، ومن ثم حزب المحافظين للمدة ٢٠١٠-٢٠١٤، سياسة مبنية على المصالح البريطانية أولاً، ومن ثم فإنها تدعم عراق حر وديمقراطي ويتمتع بالسلام ويحترم حقوق الأقليات وحقوق الإنسان وترعى دور المرأة في المجتمع والسلطة، وتدعم السوق الحر، وان يكون العراق دولة منفتحة للتجارة الحرة، كما وتسعى المملكة المتحدة أن يكون العراق آمن للجميع".

"لقد رغبت بريطانيا بالمساهمة في التنمية العراقية من رؤية إستراتيجية لقطاع الطاقة، وحاولت تشجيع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لتمرير وتنفيذ التشريعات الجديدة الخاصة بالنفط والغاز وتقاسم العائدات. وتشجيع الحكومة العراقية للعب دور مسؤول في منظمة أوبك وغيرها من المؤسسات الدولية للطاقة".

"وعملت بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي حول شراكة إستراتيجية مع العراق، بما في ذلك صادرات الغاز مشجعين بذلك الاتحاد الأوروبي. وحاولت دعم الشركات

البريطانية للفوز بعقود ذات قيمة عالية في العراق، من خلال تشجيع ودعم الحكومة العراقية من أجل حل المشاكل التي تحظر الأعمال، وتشجيع الاستثمار الداخلي، فضلاً عن دعم وزيادة نمو القطاع الخاص في العراق، والذي يؤدي إلى خلق فرص العمل".

المصادر:

١. جعفر عباس حميدي وآخرون، ١٩٨٦ تاريخ العراق المعاصر، الموصل.
٢. حنا بطاطو، الكتاب الأول العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني وحتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف البزاز، ط٢، بيروت، ١٩٩٥، مؤسسة الأبحاث العربية.
٣. دانيال كولار، العلاقات الدولية، ١٩٨٧، ترجمة خضر خضر، دار الطليعة، بيروت.
٤. السفارة العراقية في لندن لعام ٢٠١٢.
٥. السفارة العراقية لندن تشرين الثاني ٢٠١٣.
٦. عبد الرزاق الحسني، ١٩٨٩، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ١، ط ٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
٧. علاء جاسم محمد الحربي، العلاقات العراقية البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨، بيت الحكمة، بغداد.
٨. علي الوردي، ١٩٩٦، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج١، الطبعة الأولى، المطبعة الحيدرية،.
٩. قحطان أحمد سليمان، ٢٠٠٨، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣، مكتبة مدبولي، القاهرة.
١٠. منظمة حقوق الإنسان ٢٠١٢ الصادر من وزارة الخارجية البريطانية لسنة ٢٠١٢.
١١. موقع المجلس الثقافي البريطاني (British Council):
١٢. نصير محمود شكر الجبوري، ٢٠١٢، السياسة الخارجية للجمهورية العراقية ١٩٥٨-١٩٦٣ دراسة في ضوء مقررات مجلس الوزراء، دار ضفاف للطباعة والنشر، بغداد.
١٣. وزارة التجارة مكتب الشرق الأوسط /العراق، تعليمات العمل، سنة ٢٠١٢.
١٤. وزارة التجارة والاستثمار البريطاني، مكتب العراق، إرشادات العمل مع العراق، لندن، ٢٠١٢.
١٥. وزارة الخارجية العراقية دائرة التخطيط السياسي ٢٠٠٩.
١٦. ينظر: الموقع الرسمي لوزارة الخارجية البريطانية.

References

Batato, H. (1995). The First Book Iraq Social Layers and Revolutionary movements from the Othmani era to Establishing Republic. 2nd Edition. Arab Research Institution.

Al- Hassany, A. (1989). The Modern Political History of Iraq. 1st Edition. Volume 1. The public Culture affairs House for Publishing, Baghdad.

Al-Harbi, A. J. M. The Iraqi-British Relations between 1945 to 1958. Wisdom House for Publishing. Baghdad.

Homaidi, J. A. et al (1986). The Contemporary History of Iraq. Mosul.

Human Rights Organization of the British Ministry of Foreign Affairs, 2012.

Iraqi Embassy in London, 2012.

Iraqi Embassy, 2013.

Al-Juboory, N. M. (2012). The Policy of the Iraqi Republic between 1985 to 1963: A Study in the Light of Ministers' Council Resolutions. Dhifaf House for Printing and Publishing. Baghdad.

Ministry of Trade, Middle East Bureau/ Iraq. Instructions of Working, 2012.

Sulaiman, Q. (2008). Iraqi Foreign Policy between July14, 1958, to February 8, 1963. Madbouly Library. Cairo.

The British Ministry of Trading and Investment. Iraqi Bureau. Instructions of working with Iraq. London 2012.

The Iraqi Ministry of Foreign affairs, Political Planning Office, 2009.

Al-Wardi, A. (1996). Social Hints of Iraq Modern History. 1st Edition. Volume 1. Al-Haidarya Printing House.

Website of the British Cultural Council.

See The Official website of the British Ministry of Foreign affairs.

Foreign References

Anthony. S. (2004). Who runs this place? The anatomy of Britain in the 21st century. John Murray. London.

Brown, G. (2007). Britain's Everyday Heroes. Mainstream Publishing. ISBN 978-1-84596-307-1.

Colar, D. (1987). International Relations. Al- Talee'a House for Publishing. Beirut.

See: Brian White, (2001) Understanding European foreign policy (Basingstoke: Palgrave,).

William Wallace, (1975), The foreign policy process in Britain (London: RIIA,).

Colin, H. (2004). The Political Economy of New Labour. Manchester: Manchester University Press, 1999. John Gray, ‘Blair’s project in retrospect’, International Affairs 80: 1.

FCO, UK international priorities (2003): a strategy for the FCO,Cm 6052, Dec.

For example: Brian White (1999), ‘The European challenge to foreign policy analysis’, European Journal of International Relations 5: 1.

Iain, B. and Stuart, W.(2004), ‘Democratic audit: executive democracy in war and peace’, Parliamentary Affairs 57: 2

Pual, W. who is making foreign policy 2004.

Siddique, 2009 Haroon (22 June 2009). "Public Iraq war inquiry 'essential', says chairman". London: The Guardian. Retrieved 24 November.

Michael, C. (1992). British external policy-making in the 1990s. Macmillan. London.

The Britain's Strategy Regarding Iraq

Britain was the greatest state through the eighteenth and nineteenth centuries and the early period of the twentieth century all over the wrld. It played a worldwide financial, industrial, commercial and nautical role; moreover the wide extension of the empire, that the sun does not miss it, helped a lot in supporting its strength. Yet, the stumbling economy, the loss of the empire of many strips after the year 1945 contributed in declining its strength. After the previously mentioned year, Britain lowered its commitments regularly abroad, when most of its settlements became independent. Likewise, Britain reduced its interventions in the Middle East during Suez Canal crisis in 1956 that ended the Britain role as a great power. Nevertheless, this did not prevent Britain from establishing tied political relations with USA, France, and Germany to the NATO following years of negotiations. Britain joined the Common Markets in 1973, which is currently known as European Union. Noting that Britain did not joint financially to the European Union, and it kept its currency which is Sterling Pound as the official currency in transactions. Yet, the Sterling Pound was still kept separated from the Euro the reason that partly protected Britain from the financial crisis of the European Union in 2011. Nevertheless, The United Kingdom is still a great power and a permanent member to the UN Security Council, a founding member in the NATO, Cooperation and Development Organization, World Trade Organization, European Council, Security and Cooperation Organization, Group of the Seven countries, Group of Eight Countries, Group of Twenty Countries, this is in addition of being The Head of the Commonwealth which is the heritage of the British Empire.